الوحدة التعلمية الثالثة: التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

الوضعية التعلمية الثانية: التحول الاقتصادي بعد الاستقلال

عناصر الدرس:

- التحول الاقتصادي الاشتراكي
- التحول الاقتصادي الجديد

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

الإشكالية :

ورثت الجزائر عن الفترة الاستعمارية وضعا اقتصاديا مترديا، هدد استقرارها وعرض مستقبلها للخطر فكان على الجزائر المستقلة رفع التحدي عن طريق انتهاج سياسة التنمية الوطنية الشاملة و التي تعاقبت على مرحلتين ثم الليبرالية الجديدة.

فما هي عوامل و مظاهر هذا التحول الاقتصادي ؟

1. التحول الاقتصادي الاشتراكي:

ماذا نعني بالتحول الاقتصادي الاشتراكي؟

هو الانتقال من الاقتصاد الاستعماري القائم على الاحتكار والاستغلال إلى الاقتصاد الوطني الاشتراكي القائم على السيادة والعدالة.

فما هي عوامل التحول ؟

أ- العوامل :

* تهريب الأموال إلى الخارج و المقدرة بـ 110 مليار فرنك فرنسي وإفراغ الخزينة من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة، وامتناع البنوك الأجنبية عن تقديم القروض و تمويل المشاريع؛

* تعطيل الإنتاج في كثير من الوحدات الصناعية و المناجم نتيجة لمغادرة الإطارات الأجنبية و أعمال التخريب التي قامت بها الإدارة الاستعمارية؛

* الرغبة في استكمال السيادة الوطنية باسترجاع الثروات الطبيعية والمؤسسات الاقتصادية؛

* التفاوت الطبقي الصارخ بين الأغنياء والفقراء؛

جميع الحقوق محفوظة ©

* الرغبة في تدعيم التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي و بالتالي التخاص من قيود التبعية؛

* الرغبة في الخروج من دائرة التخاف؛

* الرغبة في تحرير القطاع الزراعي من سيطرة المعمرين و التوجه من الزراعة التجارية (الاستعمارية) إلى الزراعة المعيشية (الغذائية) بهدف تحقيق الأمن الغذائي؛

* الرغبة في تحسين المستوى المعيشي و الصحي و التعلمي للسكان.

* ارتكاز التجارة الخارجية على تصدير الموارد الأولية بأسعار زهيدة واستيراد المواد الغذائية و الصناعية بأسعار باهظة؛

* التفاوت الجهوي بين ولايات البلاد مما أدى إلى التفاوت في الدخل الفردي بين السكان و بالتالي النزوح الريفي نحو المدن، والهجرة إلى الخارج.

هذه العوامل هي التي دفعت الجزائر إلى تبني سياسة تنموية، تختلف اختلافا جذريا عن السياسة التي انتهجها المستعمر والقائمة على النهب و الإستغلال، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الإستعمارية القاسية وما ترتب عنها من مآسي ومعاناة كل الشعب الجزائري دون استثناء وكذا الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لدى الجزائر إضافة إلى المحيط الدولي والذي تميز حينذاك بدعم كبير من طرف المعسكر الإشتراكي لنضال الشعوب من أجل الإستقلال. فكان اختيار الأسلوب الإشتراكي كوسيلة للتنمية والقضاء على كل ماله صلة بالمستعمر من استغلال وتمييز وتفاوت طبقي، وقد تم الإتفاق على هذا الإختيار(الإشتراكي) في مؤتمر طرابلس في جوان 1962م.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

ب- المظاهر:

و تتمثل فيما يلي :

أ - التأميمات :

إليك الجدول الآتي ، ماذا تستنتج ؟

التأميمات	تاريخ التأميم
- تأميم أراضي المعمرين و تطبيق نظام التسيير الذاتي	1963 م
- تأميم بنك الجزائر و إصدار عملة الدينار الجزائري	جانفي 1963 م
- تأميم جميع البنوك الأجنبية	ماي 1966 م
تأميم المناجم	ماي 1966 م
تأميم شركات التأمين و التجارة الخارجية و قطاع النقل	ماي 1966 م
تأميم المحروقات	24 فيفري 1971 م

نستنتج:

نجاح بلادنا في استرجاع ثرواتها الوطنية (الأراضي، المعادن، الطاقة) والمؤسسات الاقتصادية (الصناعية و المالية) في اقل من عقد (1963م-1971م)، والتخلص من الهيمنة الفرنسية على مقدرات الشعب الجزائري.

ب- التخطيط :

إليك الجدول التالي، ماذا يمثل؟

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

المخطط	قيمة الاستثمارات	محتوى البرنامج التنموي
المخطط الثلاثي التمهيدي 1967م-1969 م	9,2 مليار دج	- القضاء على التفاوت الجهوي
المخطط الرباعي الأول 1970م – 1973م	30 مليار دج	انطلاق برنامج التصنيع وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط
المخطط الرباعي الثاني 1974م- 1977م	100 مليار د ج	- تثمين الموارد الطبيعية - تكثيف النسيج الصناعي
المخطط الخماسي الأول 1980م – 1984م	250مليار دج	- إقرار التوازنات الاقتصادية - إعادة تنظيم المؤسسات - إنشاء وزارة للتخطيط و التهيئة العمرانية
المخطط الخماسي الثاني 1985م- 1989 م	550 مليار دج	- الأولوية لتطوير الفلاحة و الري - الاهتمام بقطاعي الإسكان و النقل - تسديد الديون الخارجية. - إنشاء المجلس الوطني للتخطيط.

المصدر:الجزائر،الدليل الاقتصادي والاجتماعي-المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار

يمثل الجدول المقدم أعلاه المخططات الإنمائية خلال العهد الاشتراكي في الفترة الممتدة من 1967م إلى 1989م أي خلال 22 سنة بهدف تحقيق التوازن الجهوي و تصنيع البلاد بالتوازي مع بعث القطاع الفلاحي(1967م- 1977م) ثم إعادة التوازن الشامل للاقتصاد و تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد و إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي، لكن ما يلاحظ هو أن الطموحات كانت أكبر من أن تجسدها الإمكانات المتوفرة محليا ، فتمويل المشاريع المقررة في المخططات

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

المذكورة أعلاه ارتبطت ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات لذلك لم توفق الجزائر في مباشرة معظم المشاريع التي تضمنها المخطط الخماسي الثاني 1985 م– 1989م بفعل انخفاض أسعار البترول التي بلغت في 1986م أقل من 10 دولارات للبرميل، وقد ترتب عن إلغاء بعض المشاريع تفاقم مشكلة البطالة وانتشار ظاهرة الندرة التي مست بعض المواد الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية.

ج- تطوير الزراعة : ويتم ذلك من خلال

* استعادة الأراضي من المعمرين و تطبيق قانون التسيير الذاتي 1963م

* استكمال التأميم الزراعي و إنشاء التعاونيات الاشتراكية طبقا لمرسوم الثورة الزراعية المطبق من 1972 م (الأرض لمن يخدمها).

د- إقامة صناعة وطنية : من خلال :

* تأميم المناجم والمحروقات والمؤسسات الصناعية و المالية كقاعدة أولية للانطلاق نحو التصنيع الوطني.

* بناء مركبات صناعية متعددة النشاطات و التي تراوحت بين الثقيلة والخفيفة.

هـ - التوازن الجهوي:

ويتجلى ذلك من خلال توزيع المشاريع التنموية على مختلف جهات الوطن حسب خصوصيات كل جهة التخفيف من التفاوت الكبير في التنمية الموروث عن الإستعمار وفي هذا الإطار تم الإهتمام بالمناطق الداخلية والصحراوية من خلال إنشاء وحدات صناعية كما هو الحال في كل من قسنطينة، تيزي وزو، سيدي بلعباس، باتنة، الجلفة، غرداية وغيرها.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

و- إعادة تنظيم قطاع التجارة الداخلية و الخارجية من خلال :

* إنشاء دواوين وشركات وطنية ذات طابع إنتاجي وتجاري(الديوان الوطني للخضر و الفواكه – الديوان الوطني للحليب و مشتقاته).

* احتكار الدولة للتجارة الخارجية تصديرا و استيرادا.

* توسيع التبادل التجاري مع دول العالم الاشتراكي و دول العالم الثالث.

* تنويع صادرات الجزائر وتوسع مناطق التصدير و الإستيراد تخفيفا من التبعية وتجنبا للضغوطات.

ز- تشكيل منظومة مالية وطنية : تمثلت فيما يلي :

* إلغاء عملة الفرنك الفرنسي واستبدالها بعملة الدينار الجزائري (رمز السيادة الوطنية جانفي 1963م).

* تأسيس عدة بنوك وطنية (البنك المركزي الجزائري – البنك الخارجي الجزائري – القرض الشعبي الوطني ...الخ).

2- التحول الاقتصادي الجديد :

ماذا تقصد بالتحول الاقتصادي الجديد ؟

يقصد به التخلي عن الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) و اعتماد اقتصاد السوق .

فما هي عوامل هذا التحول ؟

أ- العوامل :

- فشل التجربة الاشتراكية في الجزائر؛
- انهيار النظام الاشتراكي في العالم ؛
- الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 1985 م؛

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

- استفحال التبعية الغذائية؛
- تفاقم حجم المديونية الخارجية؛
- تفاقم الشكل الإقتصادي (قلة الإنتاج والندرة) والمشكل الإجتماعي (البطالة مشكل السكن الخ...)؛
- الضغوطات الخارجية لتبني النظام الإقتصادي الحر؛
- الرغبة في مواكبة التطور الاقتصادي العالمي.

ب- المظاهر:

- إعادة هيكلة القطاع الإقتصادي؛
- تشجيع المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة؛
- خصخصة بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة و الكبيرة؛
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية خاصة في المجال الصناعي ؛
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي باتخاذ الإجراءات الآتية :

* إصدار قانون المستثمرات الفلاحية 7-12-1987 م.
* إعادة بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها.
* تبني سياسة زراعية جديدة قائمة على التكثيف الزراعي 1984م وبعث الزراعة الصحراوية 1985م و تطبيق البرنامج الوطني لتطوير السهوب.
* اعتماد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ(1999م إلى اليوم2006 م)
* تحرير التجارة الخارجية و رفع احتكار الدولة لها و التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي و المفاوضات المراطونية مع المنظمة العالمية للتجارة للإنضمام إليها، لكن رغم ذلك فالتجارة الخارجية للجزائر

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

لا زالت تعتمد في صادراتها على المحروقات كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي :

تطور قيمة صادرات المحرقات مقارنة ببعض الصادرات الأخرى

السنة	2001 م	2002 م	2003 م
قيمة المحرقات	1430668	1441721,4	2932292
الصادرات الأخرى	2362,2	2981	23742

الوحدة: مليون دينار جزائري المرجع:الجزائر بالأرقام رقم 34، نشرة2005 م

ولا زالت أوربا هي الزبون الأول وهي الممون الأول بنسبة تتجاوز 60 % من حجم التجارة الخارجية للجزائر كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي :

تطور نسبة التبادل التجاري بين الجزائر وأوربا :

السنة	2001 م	2002 م	2003 م
نسبة الواردات	%59,2	% 55,3	% 57,4
نسبة الصادرات	% 63,8	% 63,9	% 59

المرجع:الجزائر بالأرقام رقم 34، نشرة 2005 م

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©